ورد السوفيات على هذا التصرف بايقاف الشحنات العسكرية الى مصر وعدم تعويض جميع خسائر حرب١٩٧٣ .ومع توقيع «اتفاق فصل القوات الثاني فيسيناء»، وخروج القوات المسلحة المصرية عمليا من المعركة ، وتزايد التوجه نحو اميركا ،صعد السوفيات الحظر الى مستوى حظر قطع الغيار ، الامر الذي جعل الاسلحة المصرية معرضة لفقدان جزء كبير من مرونتها وكفاءتها القتالية . وعطل حرية القرار العسكري للقوات المسلحة المصرية ، التي يمثل السلاح السوفياتي حوالي ٩٥٪ من تسليحها .

ولقد حاولت القاهرة الغاء هذه القيود لاستعادة حرية العمل . وكانت حجتها ان اضعاف العسكرية المصرية سيجعل القيادة السياسية المصرية عاجزة عن مجابهة الضغوط الاميركية والاسرائيلية . ولكن السوفيات رأوا غير ذلك . واغلب الظن انهم قدروا ان مصر لم تعد بحاجة لمزيد من الاسلحة ، لان توجهها نحو الولايات المتحدة واعتمادها عليها دليل على انها تضمن عدم التعرض للضغط الاميركي ، ولان « اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء» ،والتعهد بعدم استخدام القوة او التهديد بها لحل النزاع العربي ــ الاسرائيلي (١٠) ، قد جمد القوة المسلحة المصرية وحزمها من امكانية العمل والردع ، وجعل تدعيمها تبديداً لا مبرر له .

ومن المؤكد ان العامل السياسي ــ الاستراتيجي لعب دورا هاما في القرار السوفياتي . وجعل السوفيات يستخدمون صفقات السلاح وقطع الغيار للضغط على القيادة المصرية ، ومنع توجهها السريع المتزايد نحو اميركا التي لا يمكن ان تسلحها كما ينبغي ، واعطاء القاهرة الفرصة للاصطدام بخيبة الامل بعد ان تجد ان سلاحها السوفياتي عاجز عن العمل ، وسلاحها الغربي شحيح الى درجة لا تسمح بالعمل .

ولقد رأينا في الفقرات السابقة ان الصناعة الحربية في الدول الاخرى لا تملك الامكانات الكمية والنوعية لاعادة تسليح الجيش المصري في مهلة زمنية قصيرة . وحتى لو استطاعت هذه الصناعة الحربية تأمين ذلك ، فان مصر لا تستطيع ان تتحلى دفعة واحدة عن ٢٠٠٠ دبابة ، و ٢٥٠٠ ــ ٣٠٠٠ عربة مدرعة ، و ٢٠٠ مدفع ذاتي الحركة ، واكثر من ١٣٠٠مدفع مقطور ،وحوالي ٦٠٠طائرة مقاتلة ،وعشرات الزوارق الحربية، والاف الصواريخ م/د ، وم/ط ، خاصة وانها لا تمتلك (ولا ينتظر ان تمتلك قريبا) صناعة حربية قادرة على تأمين الذخائر وقطع الغيار اللازمة لصيانة هذه الاسلحة .

وهناك عامل اخر يتعلق باستيعاب الاسلحة والمعدات (تقنيا وتكتيكيا) . واذا كان لكل سلاح او جهاز حربي اسلوب محدد للاستيعاب التقني ، فان لكل منظومة قتالية اسلوبا للاستيعاب التكتيكي . ويتطلب كلا الاستيعابين فترات زمنية طويلة ودورات تدريبية تخضع اليها الكوادر الفنية والتكتيكية على جميع المستويات . فاذا حسبنا المدة اللازمة لوصول الاسلحة الغربية (في حالة وصولها بكميات كافية) ، والمدة اللازمة للاستيعاب التقني والتكتيكي ، وجدنا ان السياسة المصرية العليا ، وسياسة تعدد مصادر الاسلحة التي نجمت عنها ، قد وضعت القوات المسلحة المصرية امام تحديات اعادة التسليح والتنظيم والتدريب التي تتطلب مجابهتها عدة سنوات تكون كفاءة القوات المسلحة خلالها محدودة دفاعيا وهجوميا ، الامر الذي يتنافى مع متطلبات الاعداد للمعركة .

٦ ــ هل يؤدي تعدد مصادر الاسلحة الى تحرير ارادة القتال العربية ؟

لقد كانت ارادة القتال العربية مرهونة لدى الدول الغربية قبل كسر احتكار السلاح في العام ١٩٥٥ . ومنذ ذلك التاريخ ، بدأت الارادة العربية تخضع لتحديدات